البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة

دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري (المديرية الجهوية بشار) خلال (2000ـ2015)

ط د . زاوي شهرزاد[1]
مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر
Zaoui_bechar@yahoo.fr

د. بطاهر علي
مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

Algerian commercial banks and sustainable development

Field study in the Algerian National Bank (Regional Directorate of Bechar)

ZAOUI CHAHRAZED & BETAHAR ALI
University of Hassiba Ben Bouali; Chlef / Algeria

Received:02/05/2017 *Accepted: 17/09/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

تمثل البنوك التجارية الجزائرية المعبر الرئيسي على الوساطة المالية والمصرفية في الاقتصاد الوطني، إذ تساهم بشكل كبير في أغلب المعاملات الاقتصادية داخل وخارج الوطن، وبالتالي فهي تساهم بعدة أدوار مهمة في التنمية الاقتصادية واستدامتها عبر الأجيال، وبتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة تظهر آثارها المختلفة في أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والسياسية، التكنولوجية والبيئية. لذلك فهذه الدراسة تبحث في الدور الذي تلعبه البنوك التجارية الجزائرية – وبالأخص كدراسة ميدانية البنك الوطني الجزائري (المديرية الجهوية بشار)- في تحقيق التنمية المستدامة ومؤشراتها خلال الفترة (2000□2015).

الكلمات المفتاحية: بنوك تجارية، مؤشرات، تنمية اقتصادية، تنمية مستدامة، الجزائر.

الترميز الاقتصادي (jel) : G21، O1، Q56.

Abstract:

The Algerian commercial banks represent the main crossing point for financial and banking intermediation in the national economy. They contribute significantly to most economic transactions inside and outside the country, and contribute to several important roles in economic development and its sustainability through generations. With achieving sustainable economic development shows its various impacts in the dimensions of sustainable social, political, technological and environmental development ...

Therefore, this study examines the role played by Algerian commercial banks - especially the field study of the Algerian National Bank (Regional Directorate of Bechar) - in achieving sustainable development and its indicators in (2000-2015).

Keywords: *commercial banks, indicators, economic development, sustainable development, Algeria.*
(JEL) Classification: G21, O1, Q56.

1. Author Correspondence, e-mail: *Zaoui_bechar@yahoo.fr*

تمهيد:

حضي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام فكري كبير، نظرا للمكاسب التي تسعى لتحقيقها في سبيل رفع مستوى معيشة الإنسان وتحسين جودة الحياة كأهم مبدأ للتنمية، ولأن هدفها أن يعيش الناس حياة كريمة بالتوازن والتطور في أبعادها المتداخلة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والبيئية والتكنولوجية...؛ والتنمية الاقتصادية واستدامتها هي وجه من أوجه التنمية المستدامة، التي تسعى الجزائر على غرار دول العالم إلى تحقيقيها بمختلف مؤسساتها الاقتصادية.

والبنوك التجارية الجزائرية هي واحدة من هذه المؤسسات، بل من أهم المنشآت المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة والوساطة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية، والتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة من خلال تحسين الأداء الاقتصادي، تجميع أكبر قدر ممكن من الموارد وتنميتها، منح مختلف القروض لأغراض استثمارية مستدامة تخدم المجتمع والاقتصاد والبيئة، تطوير الاقتصاد والتجارة الخارجية والانفتاح على العالم.

1. **إشكالية الدراسة**: ضمن هذه المعطيات، تبرز الاشكالية التالية:

ما الدور الذي تلعبه البنوك التجارية الجزائرية وبالأخص البنك الوطني الجزائري – المديرية الجهوية بشار - في تحقيق التنمية المستدامة؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح الأسئلة التالية:

- ما مفهوم التنمية المستدامة وما مؤشرات تحقيقها؟
- ما علاقة البنوك التجارية الجزائرية بالتنمية المستدامة في الجزائر؟
- ما دور البنك الوطني الجزائري – المديرية الجهوية بشار- كمؤسسة اقتصادية تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، الجهوية والوطنية بصفة مستدامة؟
- ما هي مؤشرات التنمية المستدامة التي يساهم البنك الوطني الجزائري – المديرية الجهوية بشار- في تحقيقيها؟

2. **فرضيات الدراسة**: للإجابة على هذه الاشكالية نقترح الفرضيات الآتية:

- التنمية الاقتصادية هي الرابط الأساسي بين البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة بحكم أن البنوك التجارية الجزائرية تساهم بحجم كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتبر أهم أبعاد التنمية المستدامة.
- البنك الوطني الجزائري – المديرية الجهوية بشار – له دور أو على الأقل يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بما يوفره من موارد مالية، واستغلالها في مشاريع مختلفة تخدم التنمية المستدامة.

3. **أهداف البحث**: تتلخص أهداف البحث فيما يأتي:

- تبيان مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها التي تعتمدها منظمة الأمم المتحدة؛
- أهمية البنك الوطني الجزائري على المستوى الجهوي بشار؛
- دور البنك الوطني الجزائري في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة جهويا خلال الفترة (2000- 2015).

أولا. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.الإطار النظري:

1.1. **مفهوم التنمية المستدامة**: يعد تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي صدر في عام1981 أولى التوجهات التي ناقشت ضرورة تحقيق التنمية المستدامة، وتوضيح أهم مقوماتها وشروطها. حيث جاء في التقرير أنها " السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع مراعاة قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة "[1]. وأول ظهور لمصطلح التنمية المستدامة Sustainable Development كان في سنة 1987، والوارد في تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية تحت عنوان " Our Common Future " مستقبلنا المشترك، حيث جاء بالتعريف الرسمي والصريح للتنمية المستدامة، أنها " استخدام الموارد بالمعدل الذي يكون بالإمكان إدامته دون تخفيض المستويات المستقبلية، والتنمية المستدامة تضع أمامها المضامين البيئية والاجتماعية حيث تتطلب توحيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج تنمية تكون مرغوبة اجتماعيا وقابلة للنمو اقتصاديا ومستدامة بيئيا "[2].

ويرى Philippe Aghion , Peter Howitt أن التنمية المستدامة هي " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار، ليس فقط رفاهية الأجيال الحالية، ولكن رفاهية أجيال المستقبل أيضا، حيث تحدد الرفاهية بوضوح، وتؤخذ بعين الاعتبار كافة إمكانيات الإحلال التكنولوجي بين السلع الرأسمالية، وكافة العوائق التي تطرحها محدودية الموارد والتكاليف البيئية للإنتاج والاستهلاك "[3].

وبالتالي فالتنمية المستدامة هي كفالة تنمية واستدامة في شتى المجالات، بحيث تكون قادرة على تحقيق عدالة اجتماعية وإنصاف فيما بين الأجيال والحق بالتمتع ببيئة تزخر بموارد لا تحصى ولا تعد؛ وبالشكل الذي لا يقلل من قدرتها ولا قدرة الأجيال اللاحقة لها على تلبية متطلبات الحياة الكريمة.

2.1. **مؤشرات التنمية المستدامة**: مع تطور مفهوم التنمية تطورت مؤشراتها من مجرد مؤشرات النمو الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي والزيادة في حجم الانتاج والدخل...إلى مؤشرات علمية ونوعية كتحسين نوعية الصحة والتعليم والسكن والعمل والدخل والبيئة وغيرها من الحاجات الأساسية، من أجل تنمية الموارد واستدامتها والمحافظة عليها. ويتم قياس استدامة التنمية من خلال عدد من المؤشرات تعرف كما يوحي اسمها بأنها الدلالة على وضع معين، وهي متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما[4]. ويرى ف. دوجلاس موسشيت أنه ينبغي طرح مجموعة من الأسئلة والإجابة عنها من أجل ضمان تنسيق وملائمة هذه المؤشرات مع عملية التنمية المستدامة، والأسئلة هي[5]: لماذا نحتاج المؤشرات؟، من الذي سيستخدمها؟، ما هو الغرض من استخدامها؟، ما مدى الحاجة لتحديثها؟، ما هي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المناسبة للأهداف؟، كيف نضع وحدة قياس لشيء يحدث في المستقبل؟ وعن قائمة مؤشرات التنمية المستدامة، أصدرت لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة في تقرير التنمية لسنة 2000، قائمة أكثر تجانسا وملاءمة وتتكون من 59 مؤشرا تم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية.وفيما يلي قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة والتي أصدرتها لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة[6]:

الجدول رقم 01: قائمة مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة من طرف الأمم المتحدة:

المؤشرات الاقتصادية: وتضم	
نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة
حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي	كثافة استخدام الطاقة
ميزان التجارة للسلع والخدمات	توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة
الدين/الناتج القومي الإجمالي	توليد النفايات الخطرة
مجموع المساعدات الإنمائية	توليد النفايات المشعة
كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج	إعادة تدوير واستخدام النفايات
نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة	المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا
المؤشرات الاجتماعية : وفيها	
النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الصحية
تفاوت الدخول	النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق
معدل البطالة	التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية
نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل	معدل انتشار وسائل منع الحمل
النسبة المئوية للأطفال دون سن الـ15 الذين خارج بيوتهم	نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية
الحالة الغذائية للأطفال	معدل الإلمام للقراءة و الكتابة بين البالغين
حالات الوفيات	نصيب الفرد من مساحة البيت
معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات	عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	معدل النمو السكاني
نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري	سكان المستوطنات الحضرية المنظمة وغير المنظمة
المؤشرات البيئية: وهي الأخرى تضم	
انبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون	تركز الطحالب في المياه الساحلية
استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون	مجموع السكان في المناطق الساحلية
تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية	المحصول النوعي من السمك
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة	مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من
استخدام الأسمدة	الطلب البيولوجي والكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية
استخدام المبيدات الحشرية	تركز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة
مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الاجمالية للأراضي	مساحة بعض النظم الايكولوجية الرئيسية (تنوع الأصناف الحيوانية
كثافة قطع الأشجار	المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية
الأراضي المصابة بالتصحر	نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض
مساحة المستوطنات الحضرية	
المؤشرات التكنولوجية والمؤسسية: وتنقسم إلى	
إستراتيجية رصينة للتنمية المستدامة	خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة
تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة	الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير التنمية البشرية لسنة 2000.

3.1.**علاقة البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة**: تعرف البنوك التجارية أنها " تلك المؤسسات المالية التي تقبل ودائع الجمهور بأنواعها المختلفة وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه، وتقوم بمنح القروض القصيرة والطويلة الأجل"[7]. أي أن البنوك التجارية هي المنشآت الحيوية في اقتصاد أي دولة، والتي تقوم بجمع وتنمية الموارد المالية وتوظيفها في قروض في آجال مختلفة لخدمة التنمية.

ونظرا لأن التنمية الاقتصادية وجه من أوجه التنمية المستدامة، بحيث تكون التنمية المستدامة بالمواصلة والاستدامة في أبعادها الأربعة أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والتكنولوجية، ولأن التنمية الاقتصادية

تعد الرابط الأقرب - دون إهمال الأبعاد الأخرى طبعا – بين البنوك التجارية والتنمية المستدامة، لذلك تسعى البنوك التجارية الجزائرية كغيرها من البنوك ضمن إطار النظام المصرفي الجزائري وتحدياته، لتحقيق التميز بوظائفها ودورها في خدمة التنمية الاقتصادية التي تظهر أثارها في أبعاد التنمية الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية، أي تحقيق التنمية المستدامة.

2. **الدراسات السابقة**: هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع الدراسة لكن بشكل منفصل، أي التطرق إلى موضوع التنمية المستدامة على حدى، وموضوع البنوك التجارية الجزائرية على حدى، وتنعدم الدراسات التي تعالج طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة. ومن بين الدراسات السابقة في جانب التنمية المستدامة:

◆ دراسة **نجية مقدم المولودة زحوف** (2011): أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، وتحت عنوان "**التنمية المستدامة ومقتضيات البعد الإيكولوجي – دراسة حالة الجزائر-** "، ما ميز هذا البحث بعد عرض أبعاد التنمية المستدامة، التركيز على البعد الإيكولوجي وعلاقته الوطيدة بالتنمية المستدامة، كما عرضت الدراسة أيضا شروط تحقيق التنمية المستدامة مع عرض مفصل للواقع الإيكولوجي في الجزائر ضمن أهم القوانين والأطر المؤسساتية الفاعلة في حماية البيئة ومواردها.

◆ دراسة **محي الدين حمداني** (2009): قدم البحث لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع تخطيط- من جامعة الجزائر، بأطروحة تحت عنوان " **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل- دراسة حالة الجزائر-** " ، وركز الباحث في الدراسة بعد عرض الإطار الفكري للتنمية المستدامة، على استراتيجيتها وحدودها في الاستجابة للحاجات مع توضيح أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، كما تطرق الباحث إلى أثر سياسة التنمية على الاستدامة في الجزائر من خلال عرض مؤشرات التنمية وتحدياتها بالجزائر في ظل الاصلاحات والتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني.

◆ دراسة **محمد طاهر قادري** (2006): البحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر بعنوان الأطروحة "**آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**"، حيث تهدف الدراسة إلى الكشف عن التأشيرة المتبادلة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بالإضافة إلى البحث عن السبل والسياسات التي تواجه تحديات التنمية المستدامة في الجزائر في إطار حماية البيئة والمجتمع من جهة، وآليات تطبيق الحكم الصالح من جهة أخرى.

◆ دراسة **مؤيد عبد الرزاق الفاعوري** (2005): مذكرة لنيل شهادة الماجستير في كلية الدراسات العليا بجامعة البلقاء التطبيقية بالأردن، تحت عنوان"**التنمية المستديمة لمنطقة الساحل الشرقي للبحر الميت**"، في هذه الدراسة تناول الباحث في الفصل الأول مفاهيم عامة حول التنمية المستديمة وعناصرها الأساسية، في الفصل الثاني تعرض إلى واقع التنمية المستدامة في الدول النامية بالتطرق إلى متطلبات التوازن الهيكلي واتجاهات التنمية نحو التنمية المستديمة بالدول النامية. أما الفصل الثالث فتطرق الباحث فيه بشكل خاص إلى التنمية المستديمة بالأردن،

وتناول في الفصل الرابع والأخير إلى موارد منطقة الساحل الشرقي للبحر الميت وأفاق تنميتها بعرض السمات الطبيعية، البشرية والاقتصادية للمنطقة والتهديدات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة فيها.

ومن الدراسات السابقة في مجال موضوع البنوك التجارية ونظامها المصرفي والاستثمارات:

◆ دراسة **بطاهر علي** (2006): أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية- فرع تخطيط- جامعة الجزائر، حول موضوع " **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"**، وفيه تناول الباحث تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية، كما تعرض إلى آثار هذه الإصلاحات على تعبئة المدخرات عن طريق قبول وتنمية الودائع وأنواعها، وكذا دور النظام المصرفي والبنوك المكونة له في تمويل التنمية.

◆ دراسة **عبد القادر بابا** (2004): أطروحة بعنوان **"سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"**، قدمت هذه الأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –فرع تخطيط- جامعة الجزائر، تناول الباحث في الأطروحة الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار، ثم تطرق إلى تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي ونصيب الدول النامية والعربية منه، في الأخير عرض واقع الاستثمار وسياسته في الجزائر وجهود الدولة في ترقية الاستثمار ومواجهة تحدياته في ظل التطورات الراهنة.

◆ دراسة **صمودي منصوري** (2002): قدمت الدراسة في رسالة ماجستير بكلية الاقتصاد وعلوم التسيير بجامعة الجزائر بعنوان **"الجهاز المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية"**، حيث حاولت الدراسة رصد تطور الجهاز المصرفي الجزائري وإبراز الإصلاحات المصرفية و دور الجهاز المصرفي في إطار الإصلاحات.

وأهم ما يميز هذه الدراسة:

تعتبر الدراسة الأولى التي تبحث في العلاقة بين البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة، لأن أغلب الدراسات عالجت الأمرين على حدى، لذلك تبحث الدراسة في دور البنوك التجارية الجزائرية - مع اسقاط لأحد البنوك (البنك الوطني الجزائري –المديرية الجهوية بشار-) ومقارنته بالبنوك المنافسة- في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والتكنولوجية.

– تعتبر دراسة تحليلية ميدانية لمعرفة دور ومساهمة البنك الوطني الجزائري محل الدراسة في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، التكنولوجية والبيئية ضمن إحصائيات حديثة من (2000- 2015) وهي نفسها فترة تحقيق الأهداف الانمائية للتنمية المستدامة.

- تلم الدراسة بمواضيع مترابطة فيما بينها مثل: مفاهيم التنمية الاقتصادية، مؤشرات التنمية المستدامة، التنمية المحلية، البنوك التجارية الجزائرية، واقع البنوك ودورها التنموي على المستوى المحلي والجهوي...

ثانيا. الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة:

1. **مجتمع الدراسة**: يشمل مجتمع الدراسة على البنوك التجارية الجزائرية عموما، بينما تمثل عينة الدراسة البنك الوطني الجزائري –المديرية الجهوية بشار- حيث أنشئ في شهر ديسمبر 1982 أول ملحقة للبنك الوطني الجزائري بولاية بشار واختصت بالقيام ببعض العمليات البنكية ضمن إطار محدود وتحت المراقبة الكاملة للمديرية العامة، وبموجب المنشور رقم 1405 الصادر في 1988/05/04 تم رسميا إنشاء مديرية جهوية أي شبكة

الاستغلال خاصة بالبنك الوطني الجزائري في ولاية بشار، وإعطاءها كامل الاستقلالية في ممارسة النشاط البنكي وتنويع الإنتاج الخدمي تحت وصاية المديرية العامة. كما أخذت على عاتقها تسيير المعاملات البنكية الخاصة بالجنوب الغربي للوطن ضمن مجموعة من الوكالات الموزعة في المناطق الإستراتيجية للجنوب الغربي (ولاية أدرار، بشار، تندوف)، وذلك بغية الاقتراب من الزبون وتسهيل معاملاته المختلفة[8]. وتتمثل الوكالات التابعة لهذه المديرية في ثمانية (08) وكالات بنكية هي: وكالة أدرار 9250، وكالة تيميمون 251 [10]، وكالة بني ونيف 410 [11]، وكالة تندوف 411 [12]، الوكالة الرئيسية بشار 412[13]، وكالة أولف 413 [14]، وكالة الدبدابة 414 [15]، وكالة لطفي 415[16]. ومقارنتها مع المديريات الجهوية للبنوك التجارية المتواجدة على المستوى الجهوي (ولاية بشار) وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية.

2. **أدوات الدراسة**: تم الاعتماد على تقارير النشاط التجاري، إحصائيات وتقارير دائرة القروض، معطيات مصلحة الموظفين، الخاصة للبنك محل الدراسة ووكالاته وتقارير المصلحة التجارية والقروض للبنوك المنافسة على المستوى الجهوي. وتقييم وتحليل المعلومات المجمعة لعرض مؤشرات التنمية المستدامة بالاعتماد على برنامج Excel.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

1. **مساهمة البنك الوطني الجزائري (المديرية الجهوية بشار) في توفير السيولة النقدية لخدمة التنمية المستدامة**: يتجلى دور هذا البنك في توفير السيولة لخدمة التنمية المستدامة عن طريق وظيفتين أساسيتين: أولهما جذب أكبر قدر من الودائع واستقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن سواء كانوا أشخاص أو مؤسسات، وثانيهما منح أكبر قدر من القروض الموجهة إلى الاقتصاد الوطني لتمويل المشاريع الاقتصادية التنموية في شتى أبعاد التنمية المستدامة كالتالي:

1.1. **دور البنك الوطني الجزائري (المديرية الجهوية بشار) في جلب الودائع لخدمة التنمية**: الودائع هي من أهم مصادر التمويل في البنوك التجارية، والتي تسعى إلى تطويرها وتنميتها بصفة مستدامة بكسب أكبر القنوات لجلبها، والتوسع في إدخارها أو استثمارها في منح القروض المختلفة. وفيما يلي نعرض هيكل وحجم الودائع وتطورها في هذا البنك ومقارنته مع البنوك المنافسة جهويا خلال الفترة (2000- 2015).

أ. هيكل الودائع وتطورها في المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار:

يبين الجدول والشكل التاليين تطور مجموع الودائع بنوعيها: الودائع الجارية والتي تضم ودائع المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة، والودائع لأجل والتي تضم هي الأخرى ودائع متوسطة وطويلة الأجل بالنسبة لودائع المؤسسات العمومية والخاصة. ويتضح من خلال الجدول أن مجموع الودائع حققت تنمية معتبرة واستدامة خلال الفترة (2015□2000)، حيث كانت في سنة 2000: 2.120,7 مليون دج وبلغت في سنة 2015: 22.727,3 مليون دج أي ارتفاع بقيمة: 20.606,6 مليون دج ومعدل نمو أكثر من 204%، هذا الارتفاع هو ناتج عن زيادة عدد الزبائن وتطور عدد حساباتهم (بلغت في سنة 2015: 75.634 حساب بكل أنواعه بعدما كانت 30.312 حساب في 2005)، من جهة أخرى، وبالتقريب منذ بداية سنة 2005 عرف مجموع الودائع تطور معتبر ناتج عن تعدد وظهور أشكال جديدة من الاقتراض، مما ساعد على إيداع المساهمات الشخصية لأصحاب القروض في الحسابات المخصصة وبالتالي ارتفاع قيمة الودائع في الحسابات

الجدول رقم 02: هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار خلال (2000- 2015): مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الودائع الجارية	1.102,6	1.433,9	1.755,3	2.252,7	2.783,8	3.124,1	3.345	3.888,3
ودائع لأجل	1.018,1	1.331,4	1.246,5	1.191,8	1.256,8	1.198,7	1.868,3	2.567,1
مجموع الودائع	2.120,7	2.765,3	3.001,8	3.444,5	4.040,6	4.322,8	5.213,3	6.455,5
معدل نمو إجمالي	-	%30,40	%8,55	%14,75	%17,31	%6,98	%20,60	%23,83
معدل نمو ودائع لأجل	-	%30,77	%6,38-	%4,39-	%5,45	%4,62-	%55,86	%37,40
ودائع لأجل/مج الودائع	%48,01	%48,15	%41,53	%34,60	%31,10	%27,73	%35,84	%39,77
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الودائع الجارية	4.601,2	5.590,1	6.500	7.980,3	8.724	11.368,9	12.161	15.337,2
ودائع لأجل	3.280,1	3.013,1	2.612,3	3.209,9	5.066,7	5.793	6.091,5	7.390,1
مجموع الودائع	7.881,3	8.603,2	9.112,3	11.190,2	13.790,7	17.161,9	18.252,5	22.727,3
معدل نمو إجمالي	-	%9,16	%5,92	%22,80	%23,24	%24,45	%6,35	%24,52
معدل نمو ودائع لأجل	-	-8,14%	-1330,19%	2287,64%	5784,60%	1433,48%	515,28%	2131,82%
ودائع لأجل/مج الودائع	41,62%	35,02%	28,67%	28,68%	36,74%	33,76%	33,37%	32,52%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير النشاط التجاري للبنك الوطني الجزائري بشار للفترة (2000□2015).

مثال على ذلك (قروض ANSEJ، CNAC، ANGEM، قروض العقارات) في ظل التسهيلات والتدابير الحكومية التي فرضتها الدولة لاقتناء وتمويل المشاريع المصغرة (من بينها إلغاء نسبة الفائدة وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية في تمويل المشروع بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية...). ومن خلال الجدول أيضا، ورغم التطور المستدام لكلا النوعين (ودائع جارية، ودائع لأجل)، احتكرت الودائع الجارية خلال الفترة الأهمية النسبية على حساب الودائع المتوسطة والطويلة الأجل في مجموع الودائع والتطور الهائل خاصة مابين (2008- 2015)، حيث لم تتعدى نسبة الودائع لأجل من إجمالي الودائع النصف طيلة الفترة، وحققت نسبة 48,15% كأعلى نسبة لها من مجموع الودائع في سنة 2001. كما ظهرت معدلات نمو الودائع لأجل بمعدلات متذبذبة وبمعدلات سالبة في السنوات (2002 ، 2003، 2005، 2009، 2010) بسبب تناقص قيم الودائع لأجل مقارنة بسابقتها من السنوات.

الشكل رقم 01: هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري (2000□2015): مليون دج

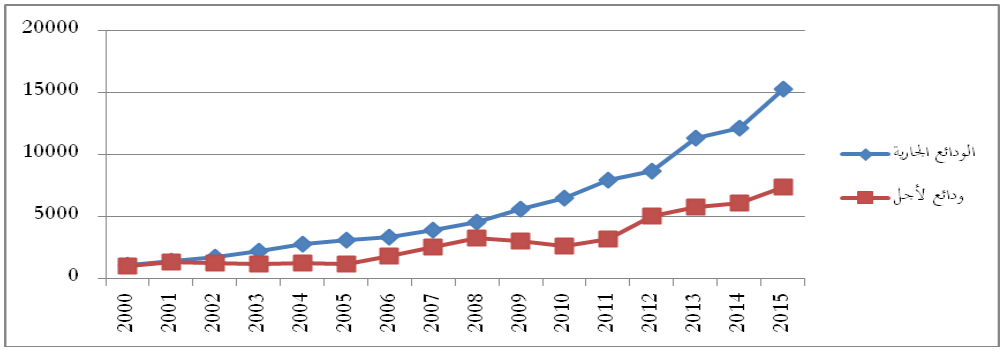

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير النشاط التجاري للبنك الوطني الجزائري بشار للفترة (2000- 2015).

ومن الشكل تتوضح الأهمية القصوى للودائع الجارية مقارنة بالودائع لأجل ابتداءا من سنة 2009، حيث قدرت قيمة الودائع الجارية في هذه السنة 5590,1 مليون دج مقابل 3013,1 مليون دج، ثم انتقلت الودائع الجارية إلى 15.337,2 مليون دج مقابل 7.390,1 لودائع لأجل. ومنه نستنتج اعتماد البنك على الودائع الجارية على حساب الودائع لأجل التي تعتبر المصدر الرئيسي لتحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة.

ب.ودائع البنوك التجارية الجزائرية (المنافسة) في تحقيق التنمية المستدامة جهويا: تعتبر المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية إحدى المديريات المنافسة للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية بشار. وتضم هذه المديرية خمس وكالات على المستوى الجهوي هي وكالة بشار، وكالة العبادلة، وكالة بني عباس، وكالة بني ونيف، وكالة تندوف.

الجدول رقم 03: هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار: مليون دج

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الودائع الجارية	2.494,2	3.711,7	3.508,8	5.101,6	10.641	13.678,5	14.233,2	15.093,3
ودائع لأجل	305,3	359,7	651	934,7	1.120	1.899,2	2.767,1	3.120
مجموع الودائع	2.799,5	4.071,4	4.443,5	6.036,3	11.761	15.577,7	17.000,3	18.213,3

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير النشاط التجاري لبنك الفلاحة والتنمية للفترة المذكورة في الجدول.

هذا الجدول يضم تطور مجموع الودائع بأنواعها على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ما بين (2015□2008)، حيث وصل مجموع الودائع في سنة 2015: 18.213,3 مليون دج موزعة بين 15.093,3 مليون دج للودائع الجارية و3.120 مليون دج للودائع لأجل. وسجلت الودائع تطورا متواصلا خلال الفترة بنوعيها وارتفاع الودائع الجارية على حساب الودائع لأجل حيث سجلت الودائع الجارية في سنة (2008) قيمة 2.494,2 مليون دج وارتفعت بنسبة 83% لتصل إلى 15.093,3 في سنة 2015. أما الودائع لأجل فسجلت هي الأخرى ارتفاعا متتاليا خلال المدة لكن بنسب ضئيلة جدا مقارنة بالودائع الجارية. وما يلاحظ في الأخير إعتماد هذا البنك على الودائع الجارية أكثر من الودائع لأجل مثله مثل البنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم 04: هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية بشار: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الودائع الجارية	**4.501**	**5.580,9**	**9.377**	**11.321,7**	**12.945**	**14.489,9**
ودائع لأجل	**441,6**	**563,2**	**898,5**	**990,7**	**1.500**	**2.188**
مجموع الودائع	**4.942,6**	**6.144,1**	**10.275,5**	**12.312,4**	**14.445**	**16.677,9**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير النشاط التجاري للبنك للفترة المذكورة في الجدول.

الجدول يوضح هيكل الودائع وأنواعها الودائع الجارية ولأجل على مستوى المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية، وتعتبر هذه المديرية من بين المديريات الثلاثة المتواجدة جهويا في ولاية بشار أمام البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية. وتضم وكالات تابعة لها في ولايتي بشار وتندوف. ومن نتائج الجدول يتبين أن مجموع الودائع في ارتفاع متتالي من سنة 2010 إلى 2015 حيث كانت في سنة 2010: 4.942,6 مليون دج وأصبحت في سنة 2015: 16.677,9 مليون دج. وسبب هذا الارتفاع هو التزايد المستمر للودائع الجارية طول الفترة الممتدة حيث سجلت القيم التالية على التوالي (4.501 مليون دج في سنة 2010، 5.580,9 مليون دج في سنة

2011، 9.377 مليون دج في سنة 2012، 11.321,7 مليون دج في سنة 2013، 12.945 مليون دج في 2014، 14.489,9 مليون دج في 2015).

ولمعرفة المساهم الأكبر في جلب الودائع بين المديريات البنكية جهويا، الجدول والشكل أدناه يعرضان المقارنة الإجمالية بين ودائع المديريات الجهوية الثلاثة المتواجدة في ولاية بشار (البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية) في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 كفترة تتوافق فيها المعلومات المتوفرة في الجداول السابقة (02، 03، 04).

الجدول رقم 05: مقارنة الودائع وأنواعها بين المديريات الجهوية للبنوك التجارية بولاية بشار (BNA, BDL,BADR): مليون دج

السنة	الودائع الجارية			الودائع لأجل			إجمالي الودائع			% BNA / TOTAL
	BNA	BDL	BADR	BNA	BDL	BADR	BNA	BDL	BADR	
2010	6.500	4.501	3.508,8	2.612,3	441,6	651	9.112,3	4.942,6	4.443,5	49,25%
2011	7.980,3	5.580,9	5.101,6	3.209,9	563,2	934,7	11.190,2	6.144,1	6.036,3	47,88%
2012	8.724	9.377	10.641	5.066,7	898,5	1.120	13.790,7	10.275,5	11.761	38 ,49%
2013	11.368,9	11.321,7	13.678,5	5.793	990,7	1.899,2	17.161,9	12.312,4	15.577,7	38 ,09%
2014	12.161	12.945	14.233,2	6.091,5	1.500	2.767,1	18.252,5	14.445	17.000,3	53,06%
2015	15.337,2	14.489,9	15.093,3	7.390,1	2.188	3.120	22.727,3	16.677,9	18.213,3	39,44%

المصدر: من أعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجداول رقم (02، 03، 04).

حيث يتبين أن البنك الوطني الجزائري هو الرائد ويترأس الترتيب بين هذه البنوك في جمع الودائع بنوعيها طوال الفترة ما بين 2010- 2015، ويأتي بعده في المركز الثاني بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم في الأخير أي المركز الثالث بنك التنمية المحلية. كما أن الودائع الجارية هي الأخرى كانت الرائدة والسبب الرئيسي في تطور إجمالي الودائع على مستوى المديريات الثلاث خلال الفترة المذكورة سابقا.

الشكل رقم 02: مقارنة بين ودائع المديريات الجهوية للبنوك التجارية في ولاية بشار (2000- 2015):

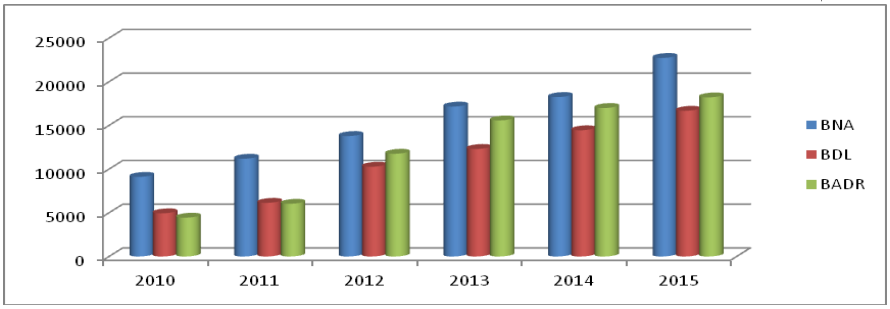

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

2.1. **دور البنك الوطني الجزائري بشار في منح القروض لخدمة التنمية واستدامتها**: القروض هي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، والإقراض يمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي، حيث تعمل القروض الممنوحة للمشاريع التنموية على زيادة الانتاجية، خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة. وهذه الاسهامات واستدامتها هي أوجه من أوجه تحقيق التنمية المستدامة. أما فيما يلي نتعرف على دور وأهمية منح القروض في البنك الوطني الجزائري بشار ومنافسيه.

أ.قروض المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار وتطورها لخدمة التنمية: الجدول والشكل أدناه يوضحان تطور القروض وتنميتها على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار، حيث يتبين أن حجم القروض الممنوحة عموما سجلت قيمة 541,3 مليون دج في سنة 2000، ثم ارتفعت بقيمة 1.461,7 مليون دج في نهاية 2007 ثم تصل إلى 2.973,5 مليون دج في سنة 2010 ليحقق قيمة أخرى في نهائي 2015 بـ774,4.8 مليون دج.

الجدول رقم 06: تطور قروض المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2000- 2015): مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قروض القطاع العام	135,3	232,8	210,1	149	223	459,1	981,4	987,7
قروض القطاع الخاص	406	532,2	781,4	883	911,9	963,6	995	1015,3
مجموع القروض	**541,3**	**765**	**991,5**	**1.032**	**1.134,9**	**1.422,7**	**1.976,4**	**2.003**
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
قروض القطاع العام	779,4	812	693,5	1027,6	1.767,8	2.422	3.254,8	3.613,9
قروض القطاع الخاص	1.451,7	1.877	2.280	2.760,6	3.987,3	4.441	4.881,2	5.160,5
مجموع القروض	**2.231,1**	**2.689**	**2.973,5**	**3.788,2**	**5.755,1**	**6.863**	**8.136**	**8.774,4**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات دائرة القروض بالمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري.

ما يميز أيضا في نتائج الجدول سيطرة القطاع الخاص على المركز الأول في حجم القروض الممنوحة، خلال الفترة (2015□2000)، مما يفسر توجه البنك الوطني الجزائري إلى تمويل المؤسسات الخاصة (خاصة تمويل المشروعات الصغيرة) والتي تتواجد بكثرة على المستوى المحلي مقارنة بالمؤسسات العمومية وما رافقها من تحفيزات حكومية وامتيازات تمويلية في إطار وكالات الدعم.

الشكل رقم 03: تطور قروض المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2000- 2015):

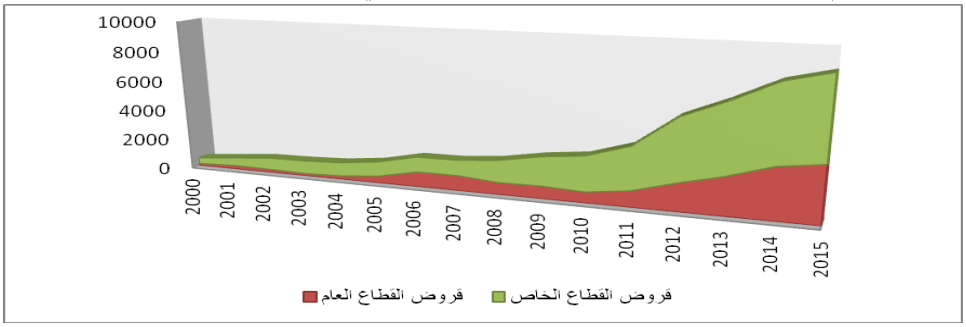

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مصلحة القروض بالمديرية الجهوية للبنك.

أما الجدول 7، يعطينا تطور أنواع القروض بين القصيرة، والمتوسطة والطويلة الأجل في المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار عبر خمسة عشر عاما من سنة 2000 إلى 2015، حيث سجلت 541,3 مليون دج في سنة 2000 وتوزعت بين 34,9 مليون دج قروض قصيرة الأجل و506,4 مليون دج للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، وتطور مجموع القروض بعد ذلك ليصل إلى 8.774,4 مليون دج في نهاية 2015. وسبب هذا التطور راجع إلى تطور القروض الطويلة والمتوسطة الأجل من جهة، حيث وصلت في نفس السنة إلى 8.669,3 مليون دج بعدما كانت 506,4 مليون دج في سنة 2000 حيث تضاعفت بأكثر من 1611% سنة 2015 ومثلت أكثر من 98% من مجموع القروض عامة. وتبقى القروض القصيرة الأجل تمثل فقط 2% من مجموع القروض في نفس السنة. وأغلب القروض الطويلة والمتوسطة الأجل تطورت نتيجة استراتيجية الدولة لتشجيع تمويل إنشاء المشروعات الصغيرة

واتخاذها للإجراءات (صناديق ضمان قروض الشباب) الكفيلة بمرافقة البنوك لهذه المؤسسات، إضافة إلى الاصلاحات البنكية في قانون النقد والقرض، قوانين الاستثمار وترقية المؤسسات الاقتصادية، مما يدل على خدمة البنك الوطني الجزائري للتنمية الطويلة الأجل واستدامتها على المستوى الجهوي.

الجدول رقم 07: تطور أنواع القروض في المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2000- 2015): مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قروض ق.أ	34,9	36,3	37,2	42,1	48,5	51	54,7	65,3
قروض م.ط.أ	506,4	728,7	954,3	989,9	1.086,4	1.371,7	1.921,7	1.937,7
مجموع القروض	**541,3**	**765**	**991,5**	**1.032**	**1.134,9**	**1.422,7**	**1.976,4**	**2.003**
مج الودائع/مج	3,92	3,61	3,03	3,34	3,56	3,04	2,64	3,22
ودائع لأجل/مج	1,88	1,74	1,26	1,15	1,11	0,84	0,95	1,28
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
قروض ق.أ	71,8	72	85,6	99,3	111,4	89.9	112,9	105,1
قروض م.ط.أ	2.159,3	2.617	2.887,9	3.688,9	5.663,7	6.773,1	8.023,1	8.669,3
مجموع القروض	**2.231,1**	**2.689**	**2.973,5**	**3.788,2**	**5.755,1**	**6.863**	**8.136**	**8.774,4**
مج الودائع/مج	3,53	3,20	3,06	2,95	2,40	2,50	2,24	2,59
ودائع لأجل/مج	1,47	1,12	0,88	0,85	0,88	0,84	0,75	0,84

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير النشاط التجاري في الفترة المحددة في الجدول.

ويعبر مؤشر (مجموع الودائع/مجموع القروض) عن معرفة مدى تغطية ودائع البنك لمجموع القروض الممنوحة، ويتضح من خلال الجدول أن البنك الوطني الجزائري بشار- يطبق المبدأ المصرفي في أنه يجب ألا تتجاوز القروض المصرفية ثلثي الودائع وهذا ما ظهر جليا في معدلات التغطية الإيجابية التي حققتها مجموع الوادئع بالنسبة لإجمالي القروض، وبالنسبة لمعدل الودائع لأجل مقارنة بإجمالي القروض فرغم المعدلات التي سجلت أقل من الواحد في أغلب سنوات الفترة، إلا أنه مؤشر إيجابي بحيث تستطيع مبالغ الودائع لأجل لوحدها تمويل أكثر من 80% من إجمالي القروض الممنوحة نظرا للتقارب في قيم الودائع لأجل وإجمالي القروض.

من جهة أخرى يعتمد تحقيق التنمية ولاسيما التنمية المستدامة ليس فقط في تجميع أكبر قدر ممكن من الودائع وتوزيع أكبر قدر ممكن من القروض، وإنما تكتمل مهمة هاتين الوظيفتين في شرطين هما أولا نجاعة تمويل المشاريع التنموية المنجزة بالقروض الممنوحة، أي أنها تكون فاعلة وناشطة عمليا، أما الشرط الثاني وهو ما يهم البنك أي قيمة الاسترداد لحجم القروض الممنوحة (مدى استرجاع الديون)، هذا ما تبينه نتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم 08: مقارنة حجم القروض الممنوحة بحجم الديون المستردة في البنك الوطني الجزائري بشار (2009- 2015): مليون دج

	2009	2012	2015
حجم القروض الممنوحة	**2,689**	**5,755,1**	**8,774,4**
ديون حساب عدم التسديد	297,5	310,2	344,6
ديون الحقوق المتنازع عنها	693,1	578,4	540,8
ديون الحقوق الميئوس منها	336,9	431,8	695
مج الديون	1327,5	1320,4	1580,4
مج الديون/ مج القروض	0,49	0,23	0,18

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من معطيات المصلحة التجارية بالمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار.

نتائج الجدول تظهر تزايد الديون المسجلة في حساب عدم التسديد وحساب الديون الميئوس من استرجاعها من 297,5 مليون دج في سنة 2009 إلى 344,6 مليون دج في 2015 بالنسبة لحساب عدم التسديد، ومن 336,9 مليون

دج في سنة 2009 إلى 695 مليون دج في 2015 بالنسبة للديون الميئوس من استرجاعها، مقابل التناقص في قيمة الديون المتنازع عنها من 693,1 مليون دج في سنة 2009 إلى 540,8 مليون دج في سنة 2015 ، كما مثلث نسبة مجموع الديون من إجمالي القروض الممنوحة المعدلات 0,49، 0,23، 0,18 في السنوات 2009، 2012، 2015 على التوالي، وما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات ورغم التناقص في قيمة الديون المتنازع عنها، فإن حجم الديون الإجمالي يمثل عائقا كبيرا أمام استرجاع البنك لقيم قروضها الممنوحة، ضف إلى ذلك فقدانها للعوائد والأرباح التي قد توقعتها من جراء نجاح التمويلات المقدمة، إذ نلاحظ المعدلات المهمة التي تمثلها الديون مقارنة بحجم القروض المقدمة (خاصة 0,49 في سنة 2009). وبالتالي فالبنك يشكو من ضعف السياسة التسييرية في طرق استرجاع حقوق القروض خاصة في مراحلها الأولى (حساب عدم التسديد، حساب الحقوق المتنازع عنها)، بالإضافة إلى ضعف وعدم كفاءة مجموع الضمانات المقدمة في تغطية ملف القرض، لأن أغلب الديون هي ناتجة من قروض ANSEJ، CNAC، ANGEM التي تعتمد على دعم الدولة، وضمانات ضعيفة في بعض النشاطات المراد تمويلها، إضافة إلى تعدد صناديق ضمان القروض، ومنه فسياسة الدولة هي المسبب الرئيسي لهذا العبء، وتطور هذه الديون سيشكل عائقا حتما أمام المشاريع ونشاطها التنموي من جهة، وتزيد من عبء المديونية على البنك بمنح القروض دون استرجاع حتى قيمة الفوائد المنتظرة ، أي عرقلة مساهمة البنك في تحقيق التنمية واستدامتها.

ب.قروض البنوك التجارية الجزائرية (المنافسة) وتطورها جهويا: فيما يلي شكل يوضح تطور القروض الممنوحة من طرف المديريات المنافسة للبنك الوطني الجزائري بشار، وهي المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والمديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية بشار.

الشكل رقم 04: مقارنة حجم القروض الممنوحة بين المديريات البنكية الجهوية بشار: الوحدة: مليون دج

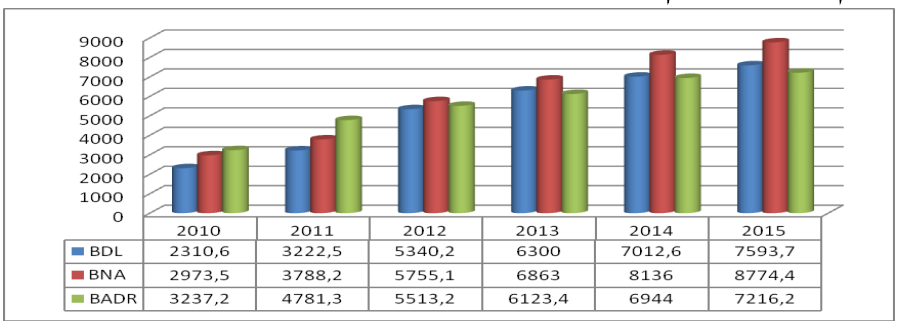

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
BDL	2310,6	3222,5	5340,2	6300	7012,6	7593,7
BNA	2973,5	3788,2	5755,1	6863	8136	8774,4
BADR	3237,2	4781,3	5513,2	6123,4	6944	7216,2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات المديريات الجهوية للبنوك الثلاث.

لتقييم المنافسة بين المديريات الجهوية الثلاث الموجودة محليا أي (البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية)، الشكل أعلاه، يوضح مدى مساهمة كل بنك في خدمة التنمية من خلال حجم كل بنك في منح القروض بأنواعها جهويا، حيث يتضح أن البنك الوطني الجزائري يحتل المرتبة الأولى في منح القروض إجمالا (سواء القصيرة أو الطويلة والمتوسطة الأجل) مقارنة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية ببشار، وبالتالي المساهم الأكبر في التنمية الاقتصادية والمستدامة المحلية والجهوية.

2. **دور البنك الوطني الجزائري- المديرية الجهوية بشار- في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة**: رأينا في الجزء النظري أن التنمية المستدامة تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية وبيئية. ودور البنك الوطني الجزائري في

تحقيق التنمية المستدامة كغيرها من البنوك التجارية يظهر جليا في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تمتاز بالاستدامة، والناجحة في التنمية (بصفته وسيط مالي) بالإضافة إلى تحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة الأخرى. ونود الإشارة أن قياس بعض مؤشرات التنمية المستدامة يعتمد على الدراسة الكلية أو ليس لها ارتباط بالبنوك مثلا (على المستوى الوطني: مثلا الناتج الإجمالي، النمو السكاني، دليل التنمية البشرية، معدل القراءة والفقر...)، فقد لا يمكن اسقاط هذه المؤشرات في دراسة الحالة، لذلك سنقوم بعرض مؤشرات التنمية المستدامة التي يمكن اسقاطها على المستوى المحلي (الجنوب الغربي)، والتي تتوافق مع مساهمة البنك الوطني الجزائري في تحقيقها، وعلى حسب الاحصائيات التي تم الحصول عليها.

1.2. **المؤشرات الاقتصادية**: أشرنا سابقا أن هناك الكثير من المؤشرات الاقتصادية، سنعتمد فيما يلي على المؤشرات التي تتوافق مع دراسة الحالة ومنها:

- **مؤشر النقل والمواصلات**: للبنك الوطني الجزائري فاعلية كبيرة في تحقيق هذا المؤشر ولو بطريقة غير مباشرة، أي أنه كان الوسيط المالي في تمويل المشاريع الاستثمارية التي حققت هذا المؤشر، وفيما يلي جدول يوضح عدد المشاريع الممولة من طرفه والتي تحقق خدمة النقل في ولايات أدرار، بشار، تندوف.

الجدول رقم 09: عدد مشاريع النقل والمواصلات التي مولها البنك الوطني الجزائري بشار- من بداية سنة 2005 - 2015/12/31

الوكالة	250	251	410	411	412	413	414	415	المجموع	قيمة القرض
زبائن	5	4	0	3	7	0	2	2	23	1.002,422
القطاع	206	68	21	486	164	45	275	164	1.429	1.995,490
ANSEJ	110	42	10	323	142	25	75	140	867	1.556,000
CNAC	71	23	03	136	22	18	20	24	317	425,820
ANGEM	25	03	**08**	**27**	**00**	**02**	**180**	**00**	**245**	13,670
المجموع	**211**	**72**	**21**	**489**	**171**	**45**	**277**	**166**	**1.452**	**2.997,912**

المصدر: من إعداد الباحثين حسب إحصائيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار.

يبين هذا الجدول أن البنك الوطني الجزائري بشار قد ساهم في تمويل 1.452 مشروع بقيمة قرض 2.997.912 ألف دج، يخدم قطاع النقل والمواصلات على مستوى الجنوب الغربي (أدرار، بشار، تندوف)، منذ بداية النشاط في وكالات البنك إلى غاية سنة 2015، هذه المشاريع موزعة بين 23 مشروع بالنسبة للزبائن الخاصين و1.429 مشروع ممولة في إطار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANSEJ, CNAC, ANGEM). وبالتالي فهذا الكم من المشاريع الممولة (1.452 مشروع من بينها 53 مشروع خاص بقطاع نقل المسافرين) يساعد لا محال في تطوير حركة النقل الخاصة بالسلع والأشخاص (المسافرين) ويساهم في التنمية المحلية والوطنية واستدامة هذه المنفعة عبر هذه السنوات. وفي الحقيقة هذه المشاريع لاتقدم هذه المنفعة في الجنوب الغربي فقط وإنما تتعداه إلى المستوى الوطني لأن وسائل النقل الممولة لها ارتباط بكامل التراب الوطني بتقديم هذه المنفعة، من جهة أخرى وحتى نعرف مدى نجاعة هذه المشاريع بعد تمويلها وتحقيقها للتنمية وحسب المعلومات التي قدمت لنا من طرف مديريات التجارة والسجل التجاري لولايات بشار، أدرار، تندوف وبالتطابق مع إحصائيات المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار، أحصينا من مجموع المشاريع الممولة من طرف هذا البنك أي

(1452مشروع) فقط 1120 مؤسسة ناشطة وتعمل حقيقة في قطاع النقل والمواصلات من بداية التمويل إلى هذا القطاع (بداية 2005) إلى غاية 2015/12/31، من بينها 600 مشروع ممول في إطار ANSEJ، هذا يعنى أن باقي المشاريع أي 332 مشروع ليست فاعلة في الإطار العملي (تواجه عراقيل عدة في نشاطها). ونعني بمؤسسة ناشطة أنها تمتلك سجل تجاري، وتقوم بصفة منتظمة بتسديد ديونها البنكية وتقدم بالتزام التصريحات الخاصة بها إلى المصالح المختصة (الضرائب، مديرية النقل، الضمان الاجتماعي...).

◆ **حجم الاستثمار الأجنبي**: في سنة 2004، كانت البدايات الأولى لتوجه البنك الوطني الجزائري بشار لمنح القروض في مجال الاستثمار الأجنبي، ونظرا لصعوبة وخصوصية هذا النوع من القروض خاصة بالجنوب الغربي، يمنح هذا النوع من القروض لفئة معينة من الزبائن حيث تتوفر لديهم الثقة والوفاء، الالتزام والصرامة، الملاءة المالية الجيدة والحجم القوي للضمانات المقدمة. ومع استئناف البنك في تقديم هذا القرض لمستحقيه وصل عدد المشاريع الممولة في وكالات المديرية والتي نجحت في نشاطها واستردت قيمة ديونها لدى البنك 12 مشروع من مجموع 27 مشروع في مختلف النشاطات بقيمة مالية تقارب 900.000 ألف دج. أما باقي المشاريع فهي ملتزمة بتسديد أقساط القرض في الأوقات المتفق عليها حسب رزنامة التسديد. وتنشط أغلب هذه المشاريع في الاستيراد والتصدير، الاعتمادات المستندية التي تتعامل بالعملة الصعبة، القروض المستندية الاستثمارية.

الجدول رقم 10: عدد وحجم الاستثمارات الأجنبية التي مولتها وكالات المديرية الجهوية بشار (إلى غاية 2015/12/31):

	عدد المشاريع	قيمة المشاريع (دج)
وكالة 250	09	206.146.779,88
وكالة 411	03	104.900.000,00
وكالة 412	09	369.225.000,00
وكالة 414	05	196.000.000,00
وكالة 415	01	15.000.000,00
المجموع	**27**	**891.271.779,88**

المصدر: من إعداد الباحثين حسب احصائيات مصلحة القروض بالبنك الوطني الجزائري بشار.

2.2.**المؤشرات الاجتماعية**: تلخص المؤشرات الاجتماعية التي يمكن اسقاطها في :

◆ **تحسين نوعية الحياة**: إذا أردنا التحليل أكثر في طبيعة هذا المؤشر نجد أن دور البنك الوطني الجزائري في التحسين من نوعية الحياة تكون من خلال تمويلاته المختلفة للمشاريع الاستغلالية والاستثمارية والتي تحقق بدورها التحسن المعيشي أولا لأصحاب هذه المشاريع، وللأفراد العاملين فيها، وإلى المحيط الذي يتواجد به المشروع والمستهلكين أي المستفدين من منفعة هذا المشروع. بالإضافة إلى التحسين في المستوى التعليمي والصحي حيث يتطلب منح بعض القروض مستوى تعليمي محدد وخبرة لدى العميل والشروط الصحية حتى يستطيع البنك التعامل معه وتقديم له كل المعلومات الضرورية لمنحه، وقد تعود هذه القروض بعد استغلالها بفائدة التحسين في المستوى التعليمي والصحي على المستفدين من المشروع خاصة إذا كان موجه لفئة معينة، مثال على ذلك المشاريع الممولة من طرف هذا البنك لغرض التكوين مثلا في الإعلام الآلي، المحاسبة أو التنمية البشرية، روضات الأطفال، ورشات التكوين المهني...، وبالنسبة للتحسين الصحي يكون في القروض التي منحت لغرض تحسين الصحة العمومية والقضاء على الأمراض المختلفة، مثال على ذلك الصيدليات، مؤسسات صناعة الأدوية، أو تمويل

مكاتب للأطباء الأخصائين، أو مثلا مراكز الحجامة الطبيعية على المستوى المحلي. وبالنسبة للتحسين في مؤشر السكن فيسعى البنك الوطني الجزائري عبر تمويله لقروض العقارات أن يوفر لدى العميل السكن اللائق والمستدام والذي يوفر له كل شروط الأمان الضرورية، وفي هذا الإطار البنك يتنوع في منح القروض في هذا القطاع حيث هناك قروض خاصة بشراء مسكن جديد، قروض لبناء سكن في قطعة أرض يملكها الزبون، أو إقامة تعديلات على مسكن يملكه الزبون.

وبتحسين المستوى المعيشي، التعليمي والصحي فيؤدي ذلك إلى التحسين في مستوى الدخل بالنسبة للأفراد، أي العامل الأساسي في التنمية البشرية. إذن البنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك هو أداة اقتصادية حيوية وفعالة للمساهمة في تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد في المنطقة (الجنوب الغربي).

- **تطور مناصب الشغل**: يمكن قياس هذا المؤشر من خلال حجم العمالة التي يوفرها البنك الوطني الجزائري في مؤسسته عبر وكالاته الموزعة في الجنوب الغربي، ومن خلال عدد المشاريع التنموية والمنجزة في ولايات الجنوب الغربي والتي توفر يد عاملة سواء دائمة أو مؤقتة، المهم أنها تساهم في تقليص حجم البطالة الذي يؤثر على التنمية في البلاد. وفي هذا الخصوص نوضح في الجدولين الآتيين حجم اليد العاملة التي يوفرها البنك الوطني الجزائري لوكالاته المختلفة من بداية نشاطه إلى غاية نهاية 2015، واليد العاملة التي توفرها المشاريع الممولة من طرفه من بداية 2005 إلى غاية 2015/12/31.

الجدول رقم 11: حجم العمالة لدى وكالات المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري – بشار-

الوكالة	250	251	410	411	412	413	414	415	المديرية الجهوية	المجموع النهائي
العمالة	**25**	**12**	**10**	**18**	**30**	**09**	**12**	**14**	**49**	**179**
العمالة	**11**	**04**	**02**	**07**	**09**	**03**	**04**	**08**	**10**	**58**
المجموع	**36**	**16**	**12**	**25**	**39**	**12**	**16**	**22**	**59**	**237**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مصلحة الموظفين للمديرية الجهوية.

الجدول أعلاه يبين حجم العمالة الإجمالي في الوكالات والمديرية الذي يقدر بـ 237 منصب شغل منها 179 منصب عمل دائم مكون إجمالا من 80 إطار جامعي. و58 منصب عمل مؤقت بين المتعاملين في إطار النشاط الاجتماعي أو متعاقدين أو عقود ما قبل التشغيل.

الجدول رقم 12: حجم العمالة المتوفر من خلال تمويل المشاريع من 2005 إلى غاية 2015/12/31:

نوع القرض	ANSEJ	CNAC	ANGEM	المجموع
250	1.491	416	143	2050
251	496	59	86	641
410	65	20	12	97
411	1.788	404	80	2272
412	576	152	0	728
413	208	60	50	318
414	430	90	307	827
415	602	153	0	755
مجموع حجم العمالة المتوفر	**5656**	**1354**	**678**	**7688**
عدد المشاريع الممولة	**2.363**	**775**	**562**	**3700**
حجم العمالة الإجمالي المستحدث في إطار وكالات	**23316**	**6750**	**41531**	**71597**
عدد المشاريع المستحدثة في إطار وكالات الدعم	**5816**	**2701**	**30622**	**39139**

%العمالة المتوفر من إجمالي العاملة المستحدثة	24%	20%	1%	11%
% المشاريع الممولة من إجمالي المشاريع المستحدثة	40%	29%	1%	9%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار.

الجدول يوضح اليد العاملة النائشة من تمويل مديرية البنك الوطني الجزائري بشار للمشاريع التنموية في إطار وكالات الدعم، حيث قدرت اليد العاملة المتوفرة في مجموعها عبر وكالات المديرية 7688 منصب شغل من مجموع 71597 منصب مستحدث جهويا إلى غاية 2015 من خلال تمويل 3700 مشروع في جميع القطاعات (البناء، الصناعة، التجارة، النقل، الفلاحة، الخدمات، نشاطات أخرى)، أما بالنسبة لليد العاملة المتوفرة من تمويل مشاريع ANGEM وصلت إلى 678 منصب متوفر من مجموع 41531 منصب شغل مستحدث في هذا الإطار، وذلك نتيجة لتمويل 562 مشروع مع تسجيل قيمة معدومة لليد العاملة لوكالتي 415 و412 لأنهما غير مختصين في تمويل هذا النوع من القروض (لغرض تقسيم العمل في وكالات ولاية بشار، حيث تعتبر وكالة 414 الوكالة الوحيدة المخولة لتمويل مشاريع ANGEM)، أما مشاريع CNAC فوصل حجم اليد العاملة فيها إلى 354.1 منصب أي 20% من إجمالي العمالة المستحدثة، بتمويل 775 مشروع في إطار CNAC، وبمتويل هذا البنك لـ 40% من إجمالي المشاريع المستحدثة في إطار وكالة ANSEJ وفر ما يقارب 24% من عدد المناصب المتوفرة في كل من ولايات بشار، أدرار ، تندوف.

◆ **مؤشر التمكين**: يعبر هذا المؤشر عن مساهمة المرأة في المناصب القيادية والمسؤولة، ولا يخفى على أحد أهمية مساهمة المرأة ودورها الفعال في عملية التنمية الشاملة على مختلف المستويات، فتمكين المرأة هي مسألة لا تخص المرأة وحدها وإنما هي مسألة وطنية بامتياز من منطلق أن مسألة تنمية الموارد البشرية هي في إطار المجهود التنموي الشامل. وفي هذا الإطار، البنك الوطني الجزائري هو الآخر يساهم في تطوير التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بالدور النسوي في مراكز المسؤولية، حيث على مستوى المديرية الجهوية للبنك ببشار توجد 12 إمراة تشغل مناصب قيادية ومسؤولة من بينها منصب نائب المدير الجهوي، أما على مستوى الوكالات فتوجد 10 نساء يشغلن مناصب قيادية من بينها مديرة ونائبة المديرة في وكالة الدبدابة 414، مديرة للوكالة الرئيسية 412.

الجدول رقم 13: توزيع المشاريع التمويلية للوكالات على الفئة النسوية

نوع	ANSEJ	CNAC	ANGEM	قروض	قروض	حاسوب لكل عائلة
250	**48**	**25**	**34**	**05**	**06**	**05**
251	**26**	**08**	**21**	**01**	**08**	**04**
410	**17**	**04**	**09**	**0**	**02**	**0**
411	**44**	**11**	**31**	**03**	**06**	**07**
412	**135**	**27**	**0**	**08**	**10**	**09**
413	**15**	**0**	**07**	**0**	**0**	**02**
414	**29**	**07**	**111**	**0**	**01**	**01**
415	**30**	**05**	**0**	**01**	**03**	**02**
مج القروض	**344**	**87**	**213**	**18**	**36**	**30**
مجموع القروض	**2,363**	**775**	**562**	**85**	**122**	**96**
% القروض	**15%**	**11%**	**38%**	**21%**	**29%**	**31%**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية والوكالات.

من جانب آخر، المشاريع الممولة من طرف البنك هي أيضا تساهم في تطوير مكانة المرأة في التنمية والمجتمع، حيث يعطينا الجدول أعلاه مجموع المشاريع الممولة للعنصر النسوي في الجنوب الغربي من 2005 إلى غاية 2015/12/31، والمشاريع الممولة للفئة النسوية تمثل في مجموع الوكالات: 344 مشروع في إطار ANSEJ بنسبة 15% من إجمالي المشاريع الممولة، 87 مشروع في إطار وكالة CNAC، 213 مشروع ANGEM، 18 قرض لشراء السيارات، 36 قرض للعقارت من بينها 10 قروض خاصة لشراء مسكن جديد، و30 مشروع لشراء جهاز الإعلام الآلي. وما يلاحظ أيضا أن أكبر نسبة حققتها النساء في طلبهن على المشاريع المصغرة في إطار ANGEM بنسبة 38%من مجموع القروض الممنوحة إجمالا (562) مقارنة مع باقي القروض، ويفسر ذلك بإقبال النسوة أكثر إلى قروض ANGEM لعدم ضخامة القروض الممنوحة فيه سواء لشراء العتاد أو اقتناء مواد أولية، مما يسهل استرداد قيمة القرض بعد منحه، على عكس وكالة دعم تشغيل الشباب ووكالة التأمين على البطالة اللتان توجه لهما المرأة بنسبة قليلة.كما لا تشترط قروض ANGEM وجود المحل الذي تقيم فيه النسوة مشارعهن هذا ما يساعد الفئة الماكثة في البيت. مما سبق، فإن المشروعات الصغيرة استطاعت أن تحقق فرص عمل حقيقية ومباشرة للمرأة سواء كانت صاحبة مشروع أو عاملة فيه، وبالتالي فالمشروعات الصغيرة الممولة من طرف هذا البنك ساهمت بتمكين المرأة اقتصادياً وبتطوير وعيها ونمو دورها في العملية التنموية.

- **محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي**: حيث يمكن محاربة هذا السلوك من خلال الابتعاد عن تهميش العديد من الفئات وهذا ما يتضح من خلال الاطلاع على الشكل البياني للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار، والذي يبين توزيع عدد المشاريع على مختلف المستويات التعليمية وحتى الأشخاص بدون مستويات لأصحاب المشاريع:

الشكل رقم 05: توزيع المشاريع الممولة حسب المستويات التعليمية في المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار

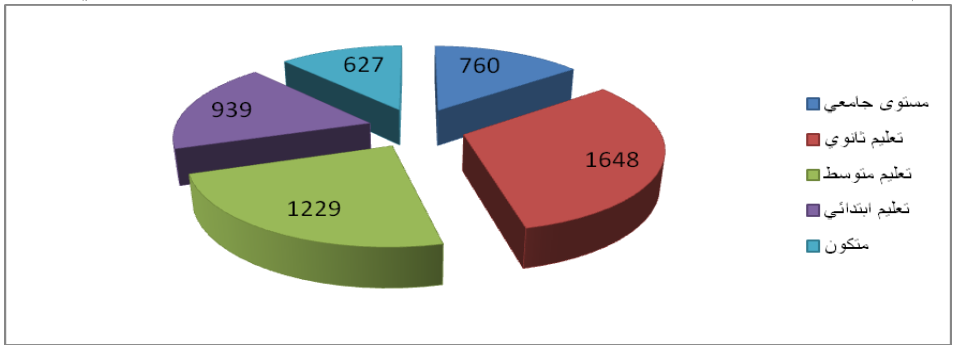

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية.

وأهم ما يلاحظ في الشكل أعلاه، أن أكبر عدد ممول للمشاريع الموجهة لأصحاب المستوى الثانوي بـ1.648 مشروع متنوع، تليها فئة التعليم المتوسط بـ1.229 مشروع، أما ذوي التعليم الابتدائي فحازت على 939 مشروع ممول، ثم فئة الجامعين بـ 760 مشروع وفي الأخير فئة ذوي الخبرات والتكوينات المهنية بـ 627 مشروع استغلالي واستثماري.

- **الأمن الاجتماعي**: يمكن اسقاط هذا المؤشر نسبة إلى درجة الثقة الموجودة بين البنك والعميل، فكلما كان مستوى الثقة كبير كلما حفز الطرفين على تجديد الاعتماد بينهما، وهذه الثقة واجبة لكليهما، حيث كلما

وفى الزبون في تعهداته، كلما أقدم البنك على إعطاءه فرص جديدة وتمويلات إضافية. وكلما وفى البنك بتسهيلاته للزبون مثلا في الحصول على القروض التي يرغب فيها، تخفيض حجم الضمانات المقدمة، أو إيجاد السيولة المالية لدى البنك في الوقت الذي يحتاجها الزبون...، هذا سيعزز الأمن والأمان بين الطرفين ويجعلهما يتعاملان بمصداقية وشفافية أكثر، ويظهر التعامل بمستوى الثقة الطويلة الأجل (المستدامة) بين هذا البنك والعميل مثلا في القروض الممنوحة للزبائن الخاصين عند تجديد ملفاتهم المقدمة للكفالات المدفوعة والمناقصات، أو القروض الاستثمارية الخاصة لتوزيع نشاطاهم، أما القروض الممولة في إطار وكالات الدعم، فعند وفاء الزبون بتسديد ديونه في أو قبل وقتها المحدد، يستطيع البنك الوطني الجزائري بشار تجديد ملف الزبون ومنحه قرض إضافي لغرض ما في مشروعه.

3.2. **المؤشرات البيئية**: تتمثل في المؤشرات البيئية التي تخدم التنمية البيئية المستدامة، من بينها

- **الطاقة النظيفة**: إن رصيد البنك الوطني الجزائري بشار في هذا المجال ضعيف جدا، حيث يساهم البنك في تمويل القليل من المشاريع التنموية التي تخدم الطاقة النظيفة وتحسين البيئة، وإجمالا تمول المديرية الجهوية للبنك الوطني بشار 23 مشروع موزعة (زبائن خاصين،ANSEJ، ANGEM) بين ولايات أدرار، بشار، تندوف، أغلبها مشاريع خاصة بإنشاء مؤسسات النظافة (نظافة الأحياء)، ومؤسستين لحرق النفايات والتخلص منها. كما تمول مؤسسة البنك 09 مؤسسات في إطار ANSEJ لتسيير واستغلال منشآت التموين بالمياه الصالحة للشرب والتطهير بقيمة قرض إجمالية تقارب 6.000.000 دج .
- **التلوث الهوائي (نوعية الهواء)**: تتضرر البيئة المحلية من خلال تمويل البنك الوطني الجزائري لا محال بالمشاريع المسببة في التلوث البيئي (خاصة مؤسسات أشغال البناء، مؤسسة أشغال الطرقات، صناعة الاسمنت والجبس). وبهذا المؤشر يساهم البنك في عرقلة مسار التنمية البيئية، وهو جانب سلبي يحسب عليه.
- **المساحات الغابية والأراضي الزراعية والفلاحية**: لا يمكن الاسقاط الحقيقي لهذا المؤشر على مستوى البنك الوطني الجزائري لأن هذا النشاط في الأصل من اختصاص بنك الفلاحة والتنمية الريفية، التي تسعى إلى التنمية الريفية والفلاحية من خلال تمويلاتها المختلفة في هذا المجال، لكن تمويلات البنك الوطني الجزائري بشار تحتوي فقط على مشروعين بقيمة قرض لا تتعدى 800.000 دج في إطار ANGEM لخلق المساحات الخضراء بولاية بشار، وبالتالي فرصيد البنك ضعيف جدا في تحقيق هذا المؤشر. وهو ثاني أثر سلبي للبنك الوطني الجزائري بشار.

4.2.**المؤشرات التكنولوجية والمؤسساتية**: سنعرض فيما يلي المؤشرات التكنولوجية التي تتوافق وطبيعة محل الدراسة وهي:

- **القيمة المضافة والانتاجية**: تتمثل القيمة المضافة الحقيقية التي جاءت بها المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار في قيمة المشاريع الاستغلالية والاستثمارية التي تساهم في تطوير العديد من القطاعات في التنمية المحلية والجهوية والوطنية، ثم التنمية المستدامة. ويدون الجدول أسفله القيمة المالية للقروض الممنوحة إجمالا عبر وكالات المديرية منذ 2005 إلى غاية نهاية 2015[17].

الجدول رقم14 : القيمة الإجمالية للمشاريع الممنوحة من طرف المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2015- 2005):

نوع القرض	ANSEJ	CNAC	ANGEM	قروض أخرى
قيمة القرض(ألف دج)	3.112.846	1.419.411	106.820	1.930.500
قيمة الاستثمار(ألف دج)	4.446.923	2.027.730	152.600	/

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية.

◆ **التنافسية في السوق البنكي وانتاجه**: إن المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري منذ انشاءها تعد الرائدة في المستوى الجهوي من خلال احتلالها للمراكز الأولى جهويا في تحقيق التنمية بتوفير أكبر قيم للودائع ومنح أكبر المبالغ للقروض، وهذا ما وضحاه سابقا، وبالتالي فهي تترأس البنوك المنافسة من جهة، ومن جهة أخرى تحفز المنافسين - رغم نقص المنافسة بين هذه البنوك كونها عمومية- على تطوير معاملاتهم وخدماتهم لخلق فرص انتاجية جديدة والقضاء على مجمل التهديدات في السوق البنكي ومواجهة المنافسة.

◆ **بناء مهارات رأس المال البشري:** من وجهة نظر البنك وموظفيه، فهو يسعى لبناء مهارات توظيفية وإطارات قيادية قادرة على تحمل المسؤولية وفاعلة في تطوير العمل البنكي، والمساهم الرئيسي في تحقيق ذلك هي مديرية التكوين التابعة للبنك الوطني الجزائري والمتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة، حيث تعمل على تقديم تكوينات متخصصة للمكلفين بالدراسات (Les chargés d'etudes) بعد فوزهم مباشرة في مسابقة التوظيف، للتعرف أكثر على الإطار العملي للبنوك وتعاملات مختلف مصالحها، كما يمنح البنك شهادات الكفاءة المهنية عبر تكوينات مختلفة للموظفين الجامعين حتى يتمكنوا من تطوير كفاءتهم مهنيا والحصول على مناصب قيادية رائدة، وتكوينات أخرى لغير الجامعين لتطوير أنفسهم في المجال العلمي والعملي. زد على ذلك التكوينات المشتركة بين مؤسسات التعليم والتكوين الخارجية للبنكيين والاستفادة لتطوير مهاراتهم وكفاءاتهم البنكية في تخصصات متعددة مثال على ذلك (التكوين المشترك بين البنك الوطني الجزائري والمدرسة العليا للبنوك، التكوين المشترك بين البنك الوطني الجزائري والمدرسة العليا للتجارة، التكوين المتخصص في قطاع التأمينات بين البنك الوطني الجزائري ومؤسسات التأمين لإنجاح منتوج banque-assurance، التكوين مع المؤسسة الكندية لإعادة التمويل العقاري، التكوين في عدة مجالات اقتصادية ضمن البرنامج الذي تقدمه وكالة التكوين المهني (Vip group)). أما من وجهة نظر المشاريع التمويلية، فعلى غرار المستوى الوطني، فإن المستوى الجهوي يعاني من قلة المشروعات التي تخدم هذا الجانب، بحيث مول البنك الوطني الجزائري بشار فقط ثلاث مشاريع في إطار ANSEJ خاصة بالتكوين البشري: فيه مشروع واحد كورشة للتكوين الحرفي بقيمة قرض 2.500.000,00 دج ومشروع أخر كمؤسسة لتعليم اللغات الأجنبية بقرض قيمته: 900.000,00 دج، ومشروع ثالث يسعى صاحبه (الحائز على شهادة دولية من تدريبات الدكتور ابراهيم الفقي للتنمية البشرية) لتحقيق التنمية البشرية من خلال انشاء مركز لتكوين الإطارات العمالية والشبابية بقيمة قرض: 1.950.000.00 دج.

◆ **الابتكارات التكنولوجية**: كذلك هو الحال بالنسبة للتكنولوجيا، فلا يوجد أي مظهر من مظاهر التطور التكنولوجي في تمويلات البنك الوطني الجزائري ومشاريعه التنموية، فهذه الأخيرة تستخدم تكنولوجيا بسيطة ولا تعرف نوعا من التطور، كما تعتمد فقط على التكنولوجيا المستوردة في الكثير من القطاعات، أما القطاعات التقليدية فهي تستعمل أدوات حرفية بسيطة. وبالنسبة لمؤسسة البنك في حد ذاته، فلا يساهم في خلق الابتكارات وإنما يساهم في استهلاكها مثال على ذلك: آلات الدفع الأوتوماتيكية، بطاقات السحب الآلية، بالإضافة إلى أجهزة الاعلام الآلي وشبكات الأنترنيت والأنترانت (مابين الوكالات البنكية).

الخلاصة:

ما تبين في الدراسة أن الفرضية الأولى صحيحة حيث أن التنمية الاقتصادية هي الرابط الرئيسي بين التنمية المستدامة والبنوك التجارية الجزائرية، ذلك لأن هذه الأخيرة تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية بفضل الوساطة المالية (سواء في جمع الودائع أو في منح القروض إلى الاقتصاد)، وتبين أيضا أن الفرضية الثانية صحيحة، حيث من خلال الدراسة الميدانية على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار والتي تضم ثماني وكالات في ولايات أدرار، بشار، تندوف. وبالمقارنة مع المديريات الجهوية للبنوك المتواجدة على المستوى الجهوي، نجد أن هذا البنك يساهم فعليا في تحقيق التنمية المستدامة بطريقة مباشرة عن طريق توفير الموارد المالية بكمية كبيرة واستدامتها واستدامة الودائع لأجل لفترات طويلة (فترة الدراسة)، ومنح أكبر قيم للقروض على المستوى التنافسي خاصة الطويلة الأجل إلى الاقتصاد وخدمة التنمية المستدامة لا محال، واتضح أيضا أن هذه الموارد كافية لأنها تغطي حجم القروض الممنوحة وتشكل احتياطي إيجابي لمواجهة طلبات الزبائن الآنية من الودائع، إلا أنه يبقى العائق الأكبر هو عدم الاستغلال الأمثل لحجم القروض الممنوحة، وعدم المراقبة والمتابعة الفعلية والمستدامة للمشاريع التي تم تمويلها ومدى نجاحها محليا وجهويا، عدم إدراج مبادئ التنمية المستدامة والمعايير الفعلية للجدارة الائتمانية عند قبول القرض وعدم وجود إحصائيات تدل على مدى احتياج الاقتصاد لحجم القروض، والنسبة المتحققة لهذه القروض من حاجة الاقتصاد وطنيا ومحليا، حتى يقاس مدى نجاحها ووصولها لأهداف التنمية، إضافة إلى ذلك، تطور الديون الناتجة عن منح هذه القروض وسوء تسييرها وعدم اتخاذ الإجراءات الرعدية حتى يأخذ المقترض أمر الاستدانة بمحمل الجد، بحكم أن معظم القروض الناشئة للديون هي قروض مدعمة. وبالتالي يجب إعادة النظر في السياسة الائتمانية لاسترجاع الديون من الدولة قبل البنك في حد ذاته. من جهة أخرى، ومن خلال تمويلات البنك المختلفة للمشاريع التنموية الموجهة لقطاعات متنوعة، ورغم محدودية تأثير البنك في البعدين التكنولوجي والبيئي، فهو يساهم بقدر معين في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها على حسب نسبة التوافق والاسقاط مع محل الدراسة، وحسب طبيعة ومحدودية محيطها الجهوي.

في ظل هذه النتائج نقترح التوصيات التالية:

- إعطاء الأولوية للبنوك للاستثمار البنوك في القطاع الصناعي والفلاحي كأهم القطاعات القادرة على تحقيق قيمة مضافة خارج المحروقات وتوفير عمالة مناسبة.
- تأهيل المؤسسات الجزائرية في إطار الشراكة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القدرة الانتاجية وتحسين جودتها حتى تكون قادرة على المنافسة الدولية.
- يجب انشاء صناديق خاصة لتمويل مشروعات البيئة والابتكارات بالتنسيق مع مختلف البنوك التجارية الجزائرية.
- يجب على هذه البنوك إدراج مبادئ التنمية المستدامة كشرط أساسي لقبول قروض الاستثمارات والاحترام الفعلي للجدارة الائتمانية للمشاريع الممولة ومراقبها المستدامة بعد تمويلها، وحجز أكبر ضمانات ممكنة من الزبائن والتعامل بجدية مع صناديق الضمان ومؤسسات استرجاع القروض المعتمدة من طرف الدولة.

الإحالات والمراجع:

1 . مصطفى كمال طلبة وآخرون، **"مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي"**، تقرير جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر،يناير2001، ص ص 44- 54.

[2] Susan Mayhew, "**Dictionary of Geography ",** oxford university press, 2004.

[3] Peter Hewitt et Philippe Aghion, "**Endogenous growth theory**", Massachusetts institut of technology, third printing, 1999, p156.

4 . محمد سمير مصطفى، **" استراتيجيات التنمية المستدامة (مقاربة نظرية وتطبيقية)"**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص454.

5 . ف.دوجلاس موسشيت، **" مبادئ التنمية المستدامة"**، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص169.

6 . تقرير لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، 2000.

7 . عبد الوهاب يوسف أحمد، " **التمويل وإدارة المؤسسات المالية** "، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص150.

8 la circulaire N°1405 du 04/05/1988 portant sur la création d'une réseau d'exploitation au niveau de la wilaya de BECHAR, P5.

9 Le numéro « 250 » : indice de l'agence ADRAR.

10 Le numéro « 251 » : indice de l'agence TIMIMOUN.

11 Le numéro « 410 » : indice de l'agence BENI OUNIF.

12 Le numéro « 411» : indice de l'agence TINDOUF

13Le numéro « 412 » : indice de l'agence principale de BECHAR.

14 Le numéro « 413 » : indice de l'agence AOULEF.

15 Le numéro « 414 » : indice de l'agence DEBDABA -BECHAR.

16 Le numéro « 415 » : indice de l'agence LOTFI – BECHAR.

[17] **ملاحظة**: بخصوص قيمة الاستثمار بالنسبة لقروض أخرى، لم ندرجها في الجدول لأننا لم نتحصل على معلومات دقيقة.